S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/61
23 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١١٣٦ (١٩٩٧)
بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا في عضون فترة ثلاثة أشهر عن تنفيذ القرار شاملا توصيات بشأن موالاة الدعم الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى بعد انتهاء ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٢ - وعملا بهذا القرار، قامت بعثة تقنية متعددة الاختصاصات تابعة للأمم المتحدة بزيارة بانغي في الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لتقييم الحالة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وللشروع في وضع المقترحات عملا بالفقرة ٨ من القرار. وكما أشير في التقرير الثاني للدول الأعضاء المشاركة في البعثة (S/1998/3)، قامت البعثة المتعددة الاختصاصات ، التي كانت تتكون من ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي مثلت أيضا إدارة الشؤون الإنسانية، بإجراء مشاورات مستفيضة في بانغي وقامت بجمع المعلومات اللازمة عن الحالة في البلد. وتم إدماج ملاحظات البعثة في الفرع ثانيا أدناه.

٣ - وبالاستناد إلى التقييمات والتوصيات التي قدمتها البعثة، فقد قررت إيفاد السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بصفته مبعوثي الشخصي للاجتماع برئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أنغي فيليكس باتاسي، وكذلك مع رئيس جمهورية غابون الحاج عمر بانغو، بصفته رئيس لجنة الوساطة الدولية. وقد طلبت إلى السيد العنابي أن يؤكد مع محاوريه في جمهورية أفريقيا الوسطى ضرورة التنفيذ التام لاتفاقات بانغي وإجراء إصلاحات رئيسية في الميادين السياسي والاقتصادي والأمني، وتقييم ما يمكن تقديمه إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من دعم دولي إضافي بعد انسحاب البعثة. كما سافر السيد العنابي إلى باريس للاجتماع باللواء أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي الأسبق والرئيس الحالي للجنة الرصد الدولية، وكذلك بكبار المسؤولين الفرنسيين. وغادر السيد العنابي نيويورك في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وعاد في ١٠ كانون الثاني/يناير.

230198 230198 98-01361

ثانيا - تقييم الحالة

ألف - الجوانب السياسية

دور المجتمع الدولي

٤ - في عام ١٩٩٦، عصفت أزمة سياسية - عسكرية بجمهورية أفريقيا الوسطى، تفاقمت بقيام عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بثلاثة عصيانات متوالية، انبثقت إلى حد كبير من استياء الجماهير الواسع النطاق من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت من جراء عدم دفع متأخرات الرواتب لوقت طويل. وبعد أن شعر اجتماع القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات فرنسا وأفريقيا، المعقود في واغادوغو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بالقلق الشديد إزاء تدهور الحالة وما لها من عواقب على المنطقة وبناء على طلب الرئيس باتاسي، فقد طلب اجتماع القمة إلى رؤساء جمهوريات غابون وبوركينا فاصو وتشاد ومالي أن يقوموا بزيارة بانغي للتوسط للتوصل إلى هدنة بين القوات الموالية للرئيس باتاسي والثوار، وقد نجحوا في التوصل إلى ذلك بعد مفاوضات مكثفة.

٥ - وقرر رؤساء دول غابون وبوركينا فاصو وتشاد ومالي ، وفقا لاتفاق المؤتمر المعني ببناء توافق الآراء والحوار المعقود في بانغي في الفترة من ١١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ، واستجابة لرسالة من الرئيس باتاسي مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن يقوموا بإنشاء قوة للبلدان الأفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. أما ولاية هذه القوة، التي كانت لفترة ثلاثة أشهر مبدئيا، وتم تمديدها بناء على طلب الرئيس باتاسي، فترمي إلى استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق رصد تنفيذ اتفاقات بانغي (انظر الفقرتين ٦ و ٧ أدناه) والاضطلاع بالعمليات اللازمة لنزع سلاح الثوار السابقين، والمليشيات وجميع الأفراد الآخرين المسلحين بصورة غير مشروعة.

٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قام الأطراف بالتوقيع على اتفاقات بانغي (S/1997/561، المرفق، التذييلات من الثالث إلى السادس)، التي شملت العناصر الضرورية للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة. وتم تشكيل لجنة دولية، برئاسة اللواء توري وتتكون من ممثل لكل من رؤساء الدول الأربعة المعنيين، لرصد تنفيذ الاتفاقات، على أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم السوقي والتقني والمالي.

٧ - وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، تم نشر البعثة في بانغي، وتتكون من نحو ٨٠٠ جنديا من بوركينا فاصو وتشاد وغابون ومالي وفيما بعد من السنغال وتوغو، وتتولى غابون قيادتها العسكرية وتتولى فرنسا تقديم الدعم السوقي والمالي. وقام الرئيس بونغو بصفته الممثل الأقدم لرؤساء الدول والحكومات الذين فوضهم اجتماع قمة واغادوغو المعقود في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بالموافقة على ولايتها (S/1997/561، المرفق، التذييل الأول) في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٧. ووضعت القوة تحت السلطة السياسية للرئيس بونغو وبالنيابة عنه، تحت إمرة اللواء توري بصفته رئيس لجنة الرصد الدولية. وتجدر ملاحظة أن منظمة الوحدة الأفريقية زودت كلا من بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ولجنة الرصد الدولية بمنح خاصة.

٨ - وقد تعرضت القوة ، في سياق عملياتها، لبعض الإصابات، ولا سيما أثناء المواجهات التي حدثت في بانغي في آذار/ مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٧. ونظرا لانتشار الجريمة المنظمة على نطاق واسع، قامت البعثة بموافقة الأطراف في أفريقيا الوسطى بتوسيع نطاق أنشطتها بحيث تشمل صون الأمن في العاصمة، بما في ذلك ضواحيها. وقد دعيت القوة، في مناسبات عدة إلى أداء مهام إنسانية. ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه. شاركت البعثة في دوريات أمنية مشتركة في جميع مناطق المدينة تتألف من أفراد البعثة، والقوات الموالية والثوار السابقين.

٩ - وبعد الرسالتين الموجهتين من الرئيسين بونغو وباتاسي إلى مجلس الأمن (S/1997/543 و S/1997/561 على التوالي) اللتين تطلبان وضع بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي تحت سلطة مجلس الأمن، اعتمد المجلس في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي قرر فيه أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تُشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. ورحب المجلس أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ، ووافق على مواصلة القيام بعملية البعثة، وأذن للدول الأعضاء المشاركة في البعثة، والدول التي توفر الدعم السوقي لها، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم. وبعد أن نظر في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب المجلس في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧)، المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عن تقديره للطريقة المحايدة النزيهة التي استخدمتها البعثة في الاضطلاع بولايتها وقرر تمديد إذنه لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بالعمل بموجب الفصل السابع من الميثاق حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨.

تنفيذ اتفاقات بانغي

١٠ - يتفق جميع الأطراف في اتفاقات بانغي على أنه من بين البنود السبعة للاتفاقات، تم تنفيذ البنود الثلاثة التالية:

(أ) تشكيل حكومة وحدة وطنية في شباط/فبراير ١٩٩٧، بمشاركة ممثلين عن أحزاب المعارضة الرئيسية وممثلين لهم صلة بالمتمردين السابقين؛

(ب) نشر قانون العفو العام في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٧، الذي يتناول الجرائم المرتكبة في أثناء التمرد الثالث (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)؛

(ج) اعتماد قانون في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ينص على استحقاقات المعاش التقاعدي واستحقاقات أخرى لرؤساء الجمهورية السابقين.

١١ - ومنذ بدء نفاذ وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تنفيذ بند رابع من اتفاقات بانغي يتعلق بنزع السلاح (تسليم المتمردين السابقين لأسلحتهم واستعادة الأسلحة من الميليشيات والسكان

المدنيين) تنفيذا يكاد يكون كاملا فيما يتعلق بالأسلحة الثقيلة. أما فيما يتصل بالأسلحة الخفيفة، فقد تم حتى الآن تسليم ما يقارب ثلثي هذه الأسلحة إلى البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، على النحو المبين في التقرير الأخير للدول الأعضاء المشاركة في البعثة (S/1998/3).

١٢ - وفي الوقت ذاته، ما زال تنفيذ البنود الرئيسية الثلاثة المتبقية من الاتفاقات معلقا. وهي تضم توصيات الاجتماع العام بشأن الدفاع الوطني (أركان الدفاع الوطني)، لا سيما البنود المتصلة بحل خدمات الأمن الخاصة الحالية وتخفيض حجم الحرس الجمهوري وإعادة تشكيله؛ والتخلي عن الإنفاذ القضائي لمراجعة الحسابات البرلمانية فيما يتعلق بالأشخاص الذين افتُرض أنهم أساءوا استعمال الأموال في ظل نظام الحكم السابق؛ وعقد مؤتمر مصالحة وطنية، مقرر حاليا للفترة من ١٠ إلى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، يعلن استكمال تنفيذ اتفاقات بانغي. وفضلا عن ذلك، ما زال يلزم معالجة المسألة الحساسة المتصلة بدفع التعويضات لضحايا أحداث التمرد. كذلك فإنه، في سياق الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في فترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في أواخر عام ١٩٩٩، يلزم اعتماد مشروع قانون الانتخابات الذي وضِع مؤخرا، وإنشاء لجنة مستقلة للانتخابات.

١٣ - وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في تقرير البعثة المشتركة المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/3)، ينعقد أمل كبير على مؤتمر المصالحة الوطنية. والمؤتمر مدعو إلى تحقيق أمور منها وضع قانون نهائي يمكن أن تتخذه الحكومة أساسا لوضع ميثاق وطني. غير أن التقرير يبين بوضوح أنه ينبغي إيجاد مناخ مؤات دائم وتحقيق ظروف أساسية معينة لكي يعتبر المؤتمر ناجحا. ولهذه الغاية، قامت اللجنة الدولية للمتابعة ووزارة حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والثقافة الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بدعم سوقي مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حملات لزيادة وعي الجمهور في البلد. وقد ركزت المناقشات المتعمقة على الحاجة الماسة إلى تحقيق سلام دائم ومصالحة وطنية، وهي ظروف تفضي إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلد.

باء - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٤ - إن جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تملك موارد طبيعية كالخشب والقطن والألماس، لديها إمكانيات اقتصادية كبيرة. غير أنه كان لحالات التمرد التي وقعت في عام ١٩٩٦ أثر ضار على حالة البلد الاقتصادية عموما، فأدى ذلك إلى هبوط الناتج القومي الإجمالي بنسبة تقارب ٣ في المائة في عام ١٩٩٦، وإلى فقدان شديد للثقة في اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي إطار القطاع الخاص، كان هناك ١٣٠ مشروعا مسجلا ناشطا في عام ١٩٩٥، لكن هذا العدد انخفض منذ ذلك الحين إلى حوالي ٢٠ مشروعا. وفي حين أن معدلات النمو الاقتصادي تزايدت بالتدريج منذ عام ١٩٩٦، فإن حالة الشؤون المالية العامة ظلت غير مرضية إلى حد بعيد.

١٥ - وفي حين أن الدخل العام لعام ١٩٩٦ بلغ ٣٣ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ويقدر بحوالي ٤٤ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لعام ١٩٩٧، فإن الدين العام وصل إلى مستويات منذرة بالخطر، إذ بلغ مجموعه ١٥٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (٢٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) منها ٨٠ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد مستحقة خارجيا و ٧٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد مستحقة داخليا. ونتيجة للعجز المزمن في الميزانية، لم تتمكن الحكومة من دفع مرتبات الموظفين المدنيين، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والوفاء في الوقت نفسه بالتزاماتها بشأن ديونها الخارجية.

١٦ - وما زالت الحالة الاجتماعية في البلد تشكل أيضا مصدر قلق شديد. فهناك حوالي ٠٠٠ ٢٠ موظف حكومي، يقيم ٨٠ في المائة منهم في بانغي، لم تدفع لهم المرتبات لأكثر من ستة أشهر. أما المنح المدرسية والاستحقاقات التقاعدية فقد مضى ما ينوف على سنة دون صرفها. وظلت المدارس مغلقة نتيجة لإضرابات المعلمين أو الافتقار إلى المعدات المدرسية. أما إمدادات الأغذية والمعدات الطبية فقاصرة. وعقب تدمير المصانع الرئيسية في أثناء حالات التمرد، ارتفع معدل البطالة إلى الضعف في بانغي. وأما الجنوح فمتفش في العاصمة. وتدل دراسة أجرتها الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ أن ٦٥ في المائة من الراشدين يعيشون دون مستوى الفقر (يقل دخلهم السنوى عن ١٠٠ دولار في السنة)، وأن ٤٢ في المائة فقط من السكان يحصلون على مياه صالحة للشرب، في حين أن ٧٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٢ سنة يعانون من سوء التغذية.

١٧ - إن إخفاق جمهورية أفريقيا الوسطى في الوفاء بالتزاماتها لمؤسسات بريتون وودز أدخل الجمهورية في حلقة مفرغة، حيث أوقفت هذه المؤسسات تقديم المساعدة التي تدعو إليها الحاجة الماسة، كما توقفت هذه المساعدة من جانب الجهات المانحة الأخرى التي تشترط تقديم دعمها بإبرام اتفاقات مع مؤسسات بريتون وودز. وسيوفد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعثات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٨؛ وسيستعرض البنك الدولي الحالة الاقتصادية والمالية للبلد، وسيناقش ميزانية ١٩٩٨ والاحتياجات من الأموال، وسينظر في نطاق وجدوى الدعم الخارجي للميزانية؛ وسيتفاوض صندوق النقد الدولي مع الحكومة بشأن طرائق وضع برنامج للتكيف الهيكلي.

١٨ - وما لم تتخذ تدابير صارمة وسريعة في سبيل إنعاش البلد ماليا واقتصاديا، فإن الظروف المعيشية القاسية في بانغي قد تولد مزيدا من التوترات والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي لها آثار خطيرة على استقرار البلد بأسره. وإن من الواضح كذلك أن نجاح البرامج الاقتصادية يتوقف على استمرار السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جيم - الجوانب الأمنية

١٩ - في حين أن البعثة المشتركة نجحت في خلق جو من الهدوء والأمن النسبيين في بانغي، فإن الحالة الأمنية عموما ما زالت تشكل مصدر قلق شديد. فقطع الطريق واللصوصية المسلحة هما مشكلة رئيسية في داخل البلد وفي قطاعات معينة من العاصمة. وفي حين أن مواصلة عملية نزع السلاح يمكن أن تعتبر

ناجحة إلى حد بعيد، ما زالت هناك كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة تتداول في بعض مناطق البلد أو يمكن الحصول عليها بسهولة عبر الحدود سهلة الاختراق.

٢٠ - لقد أصاب جهاز الأمن القومي لجمهورية أفريقيا الوسطى ضعف شديد. فالقوام الرسمي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى يبلغ ٥٠٠ ٣ جندي، لكن هيكل قيادتها تفكك نتيجة لحالات التمـــرد وحالات النقص في المركبات ومعدات الاتصالات والأصول الأساسية الأخرى. والحرس الجمهوري، الذي تـم تعزيزه، هو الجهاز الوحيد الآن الذي هو في حالة تشغيلية. وقد وصل قوامه حسب ما أفادت التقارير إلى عدة مئات من الأفراد المجهزين جيدا بالعتاد. وتتخوف كثير من أحزاب المعارضة مـــن الـدور الـذي يمكـن أن تؤديه هذه القوة في حالة حدوث اضطراب سياسي. أما قوة الدرك الوطنية، التي يبلغ قوامهـا ٥٠٠ ١ ضابط تقريبا، فقد حافظت على وجودها في أنحاء البلد وظل هيكلها سليما على وجـه العموم. غيـــر أن قدرتها التنفيذية الشديدة المحدودية تؤثر بشدة على فعاليتها في الحفاظ على القانون والنظام. وأما قوة الشرطة، المنتشرة في أنحاء البلد، فيبلغ قوامها حوالي ٩٠٠ ١ ضابط، لكنها تفتقر أيضا إلى الموارد الضرورية وتعمل حاليا دون سلاح.

٢١ - وعملا باتفاقات بانغي، شرع الرئيس باتاسيه، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، في عملية لإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتم إنشاء لجنة وطنية خاصة لمعالجة هذه المسألة الهامة. وكما بين الرئيس، ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية العامة لهذه العملية تشكيل جيش وطني جمهوري ومتعدد إثنيا، يشارك أيضا في التنمية الاقتصادية للبلد، ويتمشى في قوامه وأنشطته مع القدرة الوطنية من حيث الميزانية. ولنجاح عملية السلام، يلزم أن تتابع هـــذه المبادرة الحميدة بفعالية. وفـــي حيـــن أن المسؤولية الرئيسية عن هذه الإصلاحات البعيدة المـــدى تقـع علـى الحكومة، فإن دور المساعدة الدوليـة أساسي كذلك، وآمل في أن تمد الجهات المانحة المحتملة يد الدعم إلى هذا المسعى الهام.

٢٢ - وفي أثناء ذلك، ما زالت الحالة الأمنية الإقليمية خطرة لأن كثيرا من البلدان المتاخمة لجمهورية أفريقيا الوسطى تعاني من اضطراب اجتماعي وسياسي خطير. ونتيجة لذلك، استقبلت جمهورية أفريقيـا الوسطى آلافا من اللاجئين في السنوات الأخيرة، ولديها حاليا عبء يبلغ ٠٠٠ ٤٥ شخص مـــن البلدان المجاورة ومن منطقة البحيرات الكبرى. ونظرا لأن أمن جمهورية أفريقيا الوسطى وأمن سائر بلدان المنطقة الفرعية مترابطا بوضوح، فإن أي تدهور مفاجئ في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تكون له آثار خطيرة جدا على المنطقة.

ثالثا - ملاحظات وتوصيات

٢٣ - ومنذ توقيع اتفاقات بانغي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، استعيد السلام والأمن في بانغي بصورة تدريجية. ومع أن الفضل في ذلك يعزى على النحو الواجب إلى قيام شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ عدة أحكام رئيسية من اتفاقات بانغي، إلا أن هذا التطور الإيجابي يعزى أيضا وإلى حد

كبير إلى دور الوساطة النشط الذي قامت به البلدان الأفريقية، وبخاصة البلدان الأفريقية الأعضاء في اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي وللدور الجدير بالثناء الذي قامت به القوة التابعة لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وذلك بالدعم الذي تقدمه فرنسا في مجال السوقيات وفي مجالات أخرى والدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤ - ولا يمكن إنكار التقدم المحرز حتى الآن بصدد تحسين حالة البلد بصورة عامة، ولكنه تقدم قابل للإلغاء إلى حد كبير. ومن الضروري، لكي يتسنى ترسيخ المصالحة الوطنية وبغية استعادة سلام واستقرار دائمين في البلد، القيام على جناح السرعة بتنفيذ الأحكام المعلـَّقة من اتفاقات بانغي. ومن الضروري أيضا ادخال إصلاحات جوهرية لإنعاش اقتصاد البلد ولتحسين الأوضاع المعيشية للسكان. ومما يؤسف له، أن هذين العنصرين أمران يصعب تحقيقهما وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي وبالرغم من تشجيع المجتمع الدولي. ولذلك يتعين اتخاذ تدابير جريئة بعيدة الأثر دون مزيد من الإبطاء من أجل التصدي للحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٥ - ولقد صرح باتاسي رئيس الجمهورية في كلمته بمناسبة العام الجديد ١٩٩٨، بأنه يعتقد أن عام ١٩٩٨ سيكون عاما يتميز بتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي. وصرح رئيس الجمهورية بأن الحكومة سوف تعرض على البرلمان قانون انتخابات منقح ثم تعلن عن مواعيد إجراء انتخابات بلدية وبرلمانية. وأبرز أن إعادة إقامة الاتصالات مع مؤسسات بريتون وودز، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج التكيف الهيكلي هي إحدى الأولويات الرئيسية في السنة المقبلة.

٢٦ - وفي سياق المناقشات المكثفة التي أجراها مبعوثي الشخصي في بانغي، كرر باتاسي رئيس الجمهورية مرة أخرى عزم حكومته على السعي من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ولقد تأكد هذا الإصرار في رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجهها رئيس الجمهورية لي، ويرد النص الكامل لهذه الرسالة في مرفق هذا التقرير (المرفق الأول). وتتضمن الرسالة تعهدات هامة تتعلق بتنفيذ اتفاقات بانغي تنفيذا كاملا كما تتضمن تعهدات هامة لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية هامة. ومع أنه كان بالمستطاع أن تكون بعض التعليقات التي أبداها باتاسي رئيس الجمهورية أكثر تحديدا، إلا أن الرسالة تعتبر خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح.

٢٧ - كما عبر باتاسي رئيس الجمهورية في رسالته عن اعتقاده بأن من الضروري أن تكفل الأمم المتحدة المحافظة على قوة لحفظ السلام تتسم بالمصداقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤيد اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي هذا الموقف بقوة، كما تؤيده دول المنطقة. ونظرا لعدم فعالية قوات الأمن الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أصبحت بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي قوة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار في بانغي وفي البلد بصورة عامة. ولسوف تنشأ بعد انسحاب بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، الذي يعتمد بالكامل تقريبا على الدعم السوقي والمالي الذي تقدمه فرنسا كما يعتمد على توافر المساندة التنفيذية الفرنسية، حالة يكون من

شأنها أن تؤدي إلى زعزعة عملية السلام الهشة في البلد، وسوف تترتب عليها نتائج خطيرة بالنسبة للحالة الإنسانية والسلام الدولي والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٢٨ - إن الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، إذ تدرك إدراكا تاما ما ذكر أعلاه، ترغب في مواصلة مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في توطيد السلام. بيد أنها لا تملك القدرة على القيام بذلك بمفردها، فيما تحضّر فرنسا لسحب جميع قواتها، التي يبلغ قوامها في الوقت الراهن أكثر من ٤٠٠ ١ فرد، وما يترتب على ذلك من سحب دعمها السوقي لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي المقرر أن يتم بحلول منتصف شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨. إن مواصلة المساعدة الدولية النشطة لجمهورية أفريقيا الوسطى سوف تصبح مسألة حيوية بعد انتهاء ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وهذا الوجود له أهميته بصفته تدبيرا وقائيا رئيسيا يرمي إلى ترسيخ جذور الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ويؤدي من ثم إلى تجنب وقوع أي مزيد من الاضطرابات في هذه المنطقة الفرعية الهشة بالفعل.

٢٩ - وبما أن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي لن تكون قادرة على البقاء في بانغي دون دعم مالي وسوقي كاف، فالخيار الوحيد الذي يتمتع بمقومات البقاء من أجل المحافظة على الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هو فيما يبدو إنشاء ووزع عملية حفظ سلام أخرى يأذن بها المجتمع الدولي.

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن النظر في إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، فسيكون هيكلها ودورها العسكري مماثلا لبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي وسيكون الغرض الرئيسي منها الحفاظ على الاستقرار في بانغي على نحو يتسنى معه مواصلة عملية السلام. ومن خلال تواجد البعثة في سائر أنحاء المدينة وقيامها بدوريات منتظمة ستسعى قوة للأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار المحافظة على الأمن الذي أوجدته بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، حسبما هو مقرر في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. كما ستكفل البعثة بتوفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها. وعلاوة على ذلك، ستساعد البعثة، عن طريق برنامج بسيط، في بناء قدرات أفراد الشرطة والدرك في أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال تدريب المدربين، وبإمكانها إسداء مشورة تقنية معينة والمساعدة في التحضير للانتخابات. وستكون مدة البعثة محدودة وينبغي أن تكتمل بعد شهرين أو ثلاثة اشهر من الانتخابات التشريعية.

٣١ - وستوفر بعثة الأمم المتحدة، إضافة إلى دورها العسكري، التوجيه والدعم السياسيين لأنشطة الأمم المتحدة الأخرى في البلد. وستتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين بهدف دعم جميع الأنشطة الرامية إلى إرساء قاعدة للسلام الدائم. وستيسر البعثة تقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة والدعم التقنيين لجهود المصالحة الوطنية والإصلاح، وأداء المؤسسات الديمقراطية لوظائفها بشكل فعال ومسؤول، بما في ذلك المساعدة والمشورة بشأن القضايا الدستورية وحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، من الضروري إقامة تعاون

وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين بغية تعزيز إمكانية اتباع نهج متكامل في معالجة إحلال السلام في مرحلة ما بعد النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ستساعد بعثة الأمم المتحدة في تعبئة المساعدة الدولية للبلد. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن إنشاء صندوق استئماني خاص للأمم المتحدة من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٢ - وفيما يتعلق بهيكل البعثة التنظيمي، فإني أتوخى تعيين ممثل خاص ليرأس البعثة ويسانده عدد صغير من الموظفين المدنيين. وبغية كفالة التنسيق الأمثل داخل منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن يعمل المنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مدير لمكتب ممثلي الخاص. وفي ضوء المهام المقترحة الملخصة في الفقرة ٣٠ أعلاه، وضرورة الإبقاء على مستوى ملائم من الدعم السوقي لقوة الأمم المتحدة، سيلزم ما مجموعه ٤٠٠ ١ جندي تقريبا لأداء المهام العسكرية. وسيتيسر إنشاء العملية بسرعة ونجاحها إلى حد كبير إذا ما نظرت البلدان التي توفر حاليا قوات أو دعما سوقيا لبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي في مواصلة اشتراكها في العملية تحت إشراف الأمم المتحدة.

٣٣ - ومن الواضح أن إنشاء عملية جديدة يجب أن يقترن بجهد أكيد بتنفيذ الالتزامات المدرجة في رسالة الرئيس باتاسي المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته، أوصي أن ينظر مجلس الأمن في تمديد الإذن الحالي الممنوح لبعثة البلدان الأفريقية بموجب القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) لفترة قصيرة، لغاية ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨. وفي نفس الوقت، أود أن أوصي بأن يعرب المجلس عن استعداده، من حيث المبدأ لإنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك على أساس مفهوم للعمليات أكثر تفصيلا أعتزم تقديمه إلى المجلس في مطلع آذار/ مارس، في ضوء التقدم الذي تحرزه جمهورية أفريقيا الوسطى في الوفاء بالالتزامات المعرب عنها في الرسالة التي وجهها إلي الرئيس باتاسي.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الذي يشاطرني فيه مجلس الأمن دونما شك للجنة الرصد الدولية والدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر برامج ووكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن جميع الدول الأعضاء المعنية لما بذلته من جهود أكيدة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والمصالحة الوطنية في هذا البلد الذي تمزقه المنازعات.

مرفق

[الأصل: بالفرنسية]

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة
إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

أود، في بداية هذه السنة وقبيل حلول مواعيد هامة بالنسبة لبلدي، أن أعرب لكم عن امتناني وامتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة الهامة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة لاستعادة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد الأزمة التي شهدتها ديمقراطيتنا الشابة خلال هاتين السنتين الأخيرتين.

وتشهد مختلف البعثات التي أوفدتموها إلى بانغي أيضا على ما توليه الأمم المتحدة من اهتمام بتدعيم السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتشكل نوعية العمل التي تنجزه كل يوم على الميدان منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص، نموذجا للتعاون يستجيب تماما لتوقعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما تعلمون، فقد أتاحت الوساطة التي قام بها أشقائي ونظرائي من غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد، إلى جانب جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إحراز تقدم كبير في سبيل إعادة الأمن والوئام.

وهكذا قبلت جميع أطراف الأزمة، بموجب هذا الالتزام الوطني الذي تشكله اتفاقات بانغي، العمل المجيد المتمثل في إعادة السلام. وستعتمد حظوظ تحقيق مصالحة وطنية مستدامة أي مصالحة تجمع بين مواطني ومواطنات جمهورية جنوب أفريقيا حول مشروع لبناء مستقبل دولة أفريقيا الوسطى، على تنفيذ هذه الاتفاقات وفقا لأحكام المادة ٢ من الاتفاق السابق لميثاق للمصالحة الوطنية (انظر التذييل الأول)، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز المكتسبات الحاصلة.

وبالفعل، فإن شتى الأحداث التي جدت خلال عملية استعادة السلام لم تسمح حتى الآن بتنفيذ بعض البنود الهامة من اتفاقات ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، رغم الجهود الباهرة التي بذلتها اللجنة الدولية للمتابعة بتوجيه الرئيس أمادو توماني توري هذا الإبن البار لأفريقيا الذي عرف كيف يكسب ثقة جميع الأطراف.

وبالاستناد إلى الجدول الشامل فقد أنجز أكثر من ٨٤ في المائة من العديد من البنود الواردة في الخطة الزمنية المتفق عليها مع اللجنة الدولية للمتابعة مما يبعث على الارتياح العام (انظر التذييل الثاني).

وقد أوكل البند المتعلق بتوصيات مجلس الدفاع الوطني إلى لجنة مكلفة بإعداد خطة لإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بجميع مكوناتها فضلا عن قوات الحرس الوطني وقوات شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد وضعت هذه اللجنة التي يرأسها وزير الدفاع الوطني تحت إشراف رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، الفريق أمادو توماني توري

وقد طلبت إلى هذه اللجنة أن تقدم خطة إعادة التشكيل هذه قبل نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من أجل تنفيذها في أقرب الآجال.

وسيكون الحرس الرئاسي وقسم التحريات والبحوث والوثائق والمركز الوطني للبحوث والتحقيقات جزءا لا يتجزأ من هذه العملية الواسعة لإعادة التشكيل نظرا لأن معظم عناصر هذه الوحدات متأتية من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الحرس الوطني وقوات شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الحرس الجمهوري.

وقد شددت أيضا، في التعليمات التي أعطيتها للجنة، على الضرورة الملحة لبناء جيش متعدد الإثنيات وطني جمهوري قادر على المشاركة في جهود التنمية الوطنية يراعي قدرات ميزانية البلد. ونحن لا نريد جيشا للدفاع عن أراضينا فحسب بل أيضا جيشا يشارك في التنمية وبالتالي في الإنتاج.

وسيساهم أيضا البدء الوشيك لمشروع تسريح قوات جيش جمهورية جنوب أفريقيا وإعادة دمجها في الوفاء بتوصية هامة أخرى لمجلس الدفاع الوطني. وفيما يتعلق بالبند المتصل بوقف تنفيذ الإجراءات القضائية الناشئة عن تقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق ومراجعة الحسابات، قررت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، حرصا على تهدئة الوضع، وقف كل المتابعات القضائية الناشئة عن الاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير. وفي الواقع لم تبدأ حتى اليوم أية متابعة.

ومنذ ذلك الحين، رفعت الحكومة الأمر إلى الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ووفقا لمبدأ فصل السلطات الناظم لدولتي، تعين على أعضاء البرلمان إبداء رأيهم بالرفض. ونحن بصدد البحث بنشاط عن جميع الإمكانيات التي قد تتيح لنا الخروج من هذا المأزق المؤسسي. ولكني أؤكد من جديد رغبتي الثابتة في التمسك بقراري الصادر في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بمؤتمر المصالحة الوطنية الذي سيعقد في بانغي في الفترة من ١٠ إلى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، فإنه تجري حاليا اجتماعات تحضيرية في كافة أنحاء البلد لضمان أكبر قدر ممكن من مشاركة السكان في هذا المؤتمر.

علاوة على ذلك، واستعدادا للمواعيد الانتخابية القادمة (البلدية والتشريعية والرئاسية) قامت لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن جميع الاتجاهات السياسية وعن المجتمع المدني، بإعداد مشروع جديد لقانون الانتخابات.

وقد نظر مجلس الوزراء في هذا المشروع الذي سيقدم إلى الجمعية الوطنية في دورتها القادمة المقرر عقدها في آذار/ مارس ١٩٩٨. وسيتيح اعتماد قانون الانتخابات، بما في ذلك إنشاء لجنة انتخابية مشتركة مستقلـــة، إعداد الجدول الزمني للانتخابات التشريعية والبلدية المقرر عقدها في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وسيتيح اعتماد الجمعية الوطنية لمشروع القانون المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للوسائل السمعية والبصرية تعزيز حرية تعبير للأحزاب السياسية في وسائط الإعلام العامة والخاصة.

وأنا أدعو من الآن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى رصد الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

بيد أن هذه البنود المختلفة لا تستنفد تماما متطلبات اتفاقات بانغي التي يستهدف اتجاهها الاستراتيجي قبل كل شيئ إحداث تحول عميق في النظام الاجتماعي - السياسي، وتحسين ظروف معيشة السكان، الضامن الوحيد لسلم حقيقي مستدام.

وفي هذا الصدد، أصدرت تعليمات لحكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية لكي تتخذ فورا تدابير حازمة بغية زيادة مداخيل الدولة حتى تصبح قادرة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية (المرتبات والمعاشات التقاعدية والزمالات واشتغال الدوائر الاجتماعية الأساسية) والخارجية، خاصة تجاه مؤسسات بريتون وودز.

وستخلق هذه التدابير الفورية، التي سيكملها اعتماد برنامج للإصلاحات الهيكلية (تطهير وإعادة تشكيل المصالح المالية وتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص في مجالات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والمصارف، ومراقبة وتنمية قنوات استغلال الموارد الطبيعية، جوا مواتيا للاستئناف الفوري للمفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز، بغية إبرام اتفاق بشأن التكيف الهيكلي خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة.

ولضمان تنفيذ كل هذه التدابير التي تهدف إلى توطيد السلام وتعزيز الأمن وضمان الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد، يجب أن تستمر جمهورية أفريقيا الوسطى في الحصول على دعم فعال وحازم من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، من الأساسي أن تعمل الأمم المتحدة على ضمان وجود قوة موثوق بها لصون السلام في البلد حتى الانتخابات الرئاسية على الأقل لضمان التنفيذ الفعال للتدابير المتوخاه أعلاه.

ولهذا أدعوكم إلى بذل مساعيكم الحثيثة لدى مجلس الأمن لإقناعه بصحة هذا الطلب الذي يحظى بتأييد جميع القوى الحية في البلد. وقد أنشأت الحكومة الآن صندوقا خاص للأمن الوطني ولصون السلام.

(توقيع) أنجي فيلكس باتاسي

التذييل الأول

[الأصل: بالفرنسية]

- المادة ٢ من الاتفاق السابق لميثاق المصالحة الوطنية

المادة ٢

"نؤيد جميع أحكام الاستنتاجات المتوصل إليها في عمل لجنة التشاور والحوار، ونتعهد بالعمل على تنفيذها.

"ونحن، بالتالي، نناشد السلطات العامة أن توافق عليها وتقوم بإنفاذها، وفقا لأحكام الدستور".

التذييل الثاني

جدول شامل لاتفاقات بانغي

التذييل الثاني (تابع)

الموضوع	الملاحظات
ألف - على الصعيد السياسي والمؤسسي	
١ - جدول زمني للانتخابات وتنقيح قانون الانتخابات	التنفيذ جار. تم وضع مشروع لتنقيح قانون الانتخابات بالتعاون مع جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني
٢ - تشكيل حكومة وحدة وطنية	تم تنفيذه. تم في شباط/فبراير ١٩٩٧ تشكيل حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية تتألف الحكومة من الأحزاب السياسية للمعارضة.
٣ - منح معاش تقاعدي لرؤساء الدولة السابقين	تم تنفيذه. يمنح القانون رقم ٩٧-٠١٢ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ معاشا تقاعديا وامتيازات لرؤساء الدولة السابقين.
٤ - تعليق البت القضائي في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعده البرلمان	تم تنفيذ ذلك بالنسبة للحكومة ولكن الجمعية الوطنية رفضته. ويجري إعداد دراسة لتنفيذ تلك التوصية.
٥ - إنشاء مجلس أعلى للمواد السمعية - البصرية	يجري تنفيذه. وضعت الحكومة مشروع قانون بهذا المعنى وسوف يقدم في الدورة القادمة العادية للجمعية الوطنية في شهر آذار/ مارس ١٩٩٨.
٦ - العفو العام	تم تنفيذه. يعفو هذا القانون المخالفات المرتبطة بالتمرد وبالاختلاسات المالية التي يتم التحقيق فيها. (انظر القانون ٩٧-٠٠٢ المؤرخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٧.
٧ (أ) المؤتمر العام للدفاع الوطني (ب) المؤتمر العام للشباب	يجري تنفيذه.
٨ - تعديل قانون الإجراءات الجنائية	يجري دراسته.

التذييل الثاني (تابع)

الموضوع	الملاحظات
٩ - إجراءات الحصول على مختلف الوظائف في جامعة بانغي	يجري تنفيذه. شرعت الحكومة في وضع مشروع مرسوم بهذا المعنى.
١٠ - الحد من عدد الدوائر التابعة لرئاسة الجمهورية	يجري تنفيذه. هناك مشروع لمرسوم يتعلق بتنظيم وأداء رئاسة الجمهورية. وقد جمع المشروع عدة دوائر في ٩ شُعب.
١١ - تنقيح بعض مواد الدستور	انظر الإجراءات الدستورية.
١٢ - تطبيق بروتوكول الاتفاق السياسي وبرنامج القدر الإدنى المشترك	يجري تنفيذه.
١٣ - احترام دستور الجمهورية وشرعيتها الدستورية ومؤسساتها وقوانينها وأنظمتها. واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان	تم تنفيذه. إنشاء وزارة لحقوق الإنسان والتثقيف الديمقراطي، داخل حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية تكون مسؤولة عن المصالحة الوطنية
باء - على صعيد التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل المصالحة الوطنية ١٤ (أ) المصالحة الوطنية (ب) تقييم الخسائر الناجمة عن مختلف الأزمات (ج) تعويض الضحايا	يجري تنفيذه. تدرس الملفات اللجنة الدولية للمتابعة ووزارة المصالحة الوطنية لحقوق الإنسان.
١٥ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية	يجري تنفيذه. انظر المرسوم رقم ٩٧-٢٢٣ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والمتعلق بإنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية.
١٦ - إدارة تستند إلى مبادئ الحكم الجيد	يجري تنفيذه. يجري إعداد دورة دراسية عن الحكم الجيد.
١٧ - يعاد، في ظل الشرف والكرامة، إدماج الأفراد العسكريين المتمردين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى	تم تنفيذه.

التذييل الثاني (تابع)

الموضوع	الملاحظات
جيم - على صعيد المسائل الاجتماعية والأمنية	
١٨ (أ) تهيئة ظروف الثقة والأمن في المدارس (ب) دفع متأخرات المنح الدراسية والمرتبات والمعاشات التقاعدية (ج) تنقيح الجدول الزمني للسنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧	تم تنفيذه. جرت امتحانات نهاية السنة في ظروف جيدة في البلد، ويتم تدريجيا دفع متأخرات المرتبات والمنح الدراسية والمعاشات التقاعدية.
١٩ - استئناف بث إذاعة أفريقيا الوسطى على الموجات القصيرة	تم تنفيذه.
٢٠ - التفاوض على ميثاق اجتماعي مع النقابات	الحوار مستمر.
٢١ (أ) الوقف الفوري للتمرد (ب) جمع القوات المنشقة المنتشرة في الميدان (ج) مشاركة القوات المسلحة وفريق تنفيذ عمليات المحافظة على الأمن في عمليات القوات الفرنسية في الميدان	تم تنفيذه. تتألف الحكومة من ممثلين عن الأفراد العسكريين المتمردين. كما أن هناك ممثلين عن المتمردين في الرتب العليا العسكرية.
٢٢ - جمع الأسلحة المنتشرة بدعم من البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي	يجري تنفيذه. وفقا للإحصائيات المنشورة، فإن هذه العملية مرضية: تم إعادة ٩٢ في المائة من الأسلحة الثقيلة و ٥٥ في المائة من الأسلحة الخفيفة.
٢٣ (أ) توجيه نداء إلى الشركاء في تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة الاتصالات مع هذا البلد بهدف تقديم المعونة (ب) توجيه نداء إلى رؤساء الدول الأفريقية المكلفين بعملية الوساطة من أجل وضع آلية لمتابعة تنفيذ نتائج لجنة التشاور والمصالحة	تم تنفيذه. - تم اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٢٥ (١٩٩٧) وبعده القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بالإجماع. - استئناف الحوار مع مؤسسات بريتون وودز.
٢٤ - التسمية: الاتفاق السابق لميثاق المصالحة الوطنية	تم تنفيذه. ويسمى أيضا "اتفاقات بانغي".
٢٥ - الجو السائد في لجنة التشاور والحوار	بصورة دائمة.

الحواشي

(١) **مما مجموعه ٢٥ توصية: ١٣ توصية نفذت أي (٥٢ في المائة)، ٨ توصيات يجري تنفيذها (٣٢ في المائة)، ٤ توصيات لم تنفذ (١٦ في المائة). تم تنفيذ ما مجموعه ٨٤ في المائة من التوصيات.**

(٢) **مما مجموعه ٨ توصيات سابقة لمؤتمر المصالحة الوطنية: ٧ توصيات نفذت (٨٧ في المائة)، توصية واحدة قيد الدراسة. تم تشكيل لجنة خبراء لدراسة مشكلة التنظيم.**